# 01

# أزمة متكاملة المعالم

## تُشعِل عدم المساواة

# الرسائل الرئيسية

01

فاقمت جائحة كوفيد-19 أوضاعاً هي في الأصل صعبة في المنطقة العربية، ثم أتت الحرب في أوكرانيا لتزيد الأزمة سوءاً.

02

يعيش حوالي 120 مليون شخص في ظل الفقر في المنطقة العربية.

03

باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتّجه عدم المساواة من حيث الثروة إلى الارتفاع. وقد ارتفعت حصة الـ 1 في المائة الأعلى على سلّم الدخل من مجموع الثروة، في حين انخفضت حصة الـ 50 في المائة الأدنى على سلّم الدخل.

04

سُجّل 20,000 مليونير جديد في المنطقة العربية خلال عام 2021. ويزيد فيها متوسط دخل أغنى 1 في المائة بحوالي 128 مرة على متوسط دخل أفقر 50 في المائة.

05

تتصدر الإمارات العربية المتحدة ترتيب بلدان المنطقة من حيث تقليص الفجوة بين الجنسين، إلا أنّ مرتبتها العالمية هي 68.

06

في المنطقة العربية، يقلّ متوسط دخل النساء عن ربع (23.9 في المائة) متوسط دخل الرجال.

07

في البلدان العربية، الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية أقل من المعايير الدولية، ما يعسّر الوصول إلى الخدمات العامة على السكان الذين يعيشون في فقر وأشدّهم هشاشة.

08

يؤدي ارتفاع الديون وتزايد أسعار الفائدة وبطء النمو إلى إثقال أجيال المستقبل بأعباء الدين، وزيادة عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة والفرص الاقتصادية.

09

تغيب عن بلدان المنطقة العربية المساواة في توزيع المكاسب والخسائر التي توجدها الحرب في أوكرانيا: فبلدان مجلس التعاون الخليجي كسبت 5.8 مليار دولار، وخسرت البلدان المتوسطة الدخل 6.7 مليار دولار.

# 01 أزمة متكاملة المعالم
## تُشعِل عدم المساواة

> علينا ألا نتعلّل بالأوهام: نحن مقبلون على مسارٍ عاصف، ويخيّم على العالم شتاء من القلق: من أزمة غلاء مستعر في المعيشة، وانهيار في الثقة، وتفجّر في أوجه عدم المساواة. كوكبنا يحترق، وسكانه يتألمون، وأشدّهم ضعفاً هم أشدّهم معاناة.
>
> الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2022

## ألف. تطورات عالمية وإقليمية

في المنطقة العربية أوجهٌ هيكلية من عدم المساواة تضرب بجذورها في التاريخ، وتجتمع فيعزز بعضُها بعضاً، ويفاقم أحدُها الآخر. فعلى سبيل المثال، سجّلت المنطقة أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم على مدى ربع القرن الماضي، ويبلغ المعدل اليوم 23 في المائة. وما فتئ عدم المساواة بين الجنسين على مستويات أعلى من المتوسط العالمي. وتلوح في الأفق أزمة من تغيُّر المناخ، لا سيما وأن المنطقة هي الأشدّ شحاً في المياه والأكثر اعتماداً على استيراد الغذاء في العالم[2].

وتتّسم اقتصادات المنطقة العربية بالانتشار الواسع للعمل غير النظامي، والوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة. وتسجّل إنتاجية عمل أقل من المتوسط العالمي. ولا تخلو المنطقة من التعاون الإقليمي، لكن لا يُستفاد منه على النحو الكافي من حيث التجارة البينية، والاتصال، والنقل، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والنُظم التعليمية والثقافية.

وقد أسرت دوّامات الصراع بعض بلدان المنطقة، وطالت تداعياتها بعضاً آخر، فتسبّبت بانتكاس في مكاسب التنمية، وألحقت أضراراً جسيمة بالصناعات والقدرات الإنتاجية والبنية التحتية الحيوية، أو حتى دمّرتها بالكامل. ومع طول مدة الصراع، تأثّرت أنماط الإنفاق لدى الحكومات، وتقلّصت الموارد الوطنية المتاحة للإنفاق

الاجتماعي، وتباطأت الجهود الرامية إلى الحد من الأوجه الهيكلية لعدم المساواة.

والأزمات التي ضربت المنطقة معقدة ومتداخلة وواسعة النطاق، وقد فاقم ذلك أثرها، وأعاق أي تقدم قد تحرزه السياسات الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة للحدّ من الأوجه القائمة لعدم المساواة. وتقترن هذه الأزمات بإمكانية خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تحويلها عن المنطقة العربية، بسبب الحرب في أوكرانيا وتغيُّر أولويات تلك المساعدة[3].

> دمّر الصراع المديد في السودان البنى التحتية، وخفّض إنتاجية البلد، وقلّص قدرته على الاستثمار في مشاريع جديدة وإيجاد فرص عمل وزيادة دخل المواطنين.
>
> **المصدر:** جمال النيل، نائب وزير التنمية الاجتماعية، السودان.

يناقش هذا القسم التطورات العالمية والإقليمية المؤثّرة. وتشمل هذه التطورات: الحرب في أوكرانيا؛ وأزمة غلاء المعيشة؛ وتزايد الدين؛ وأسعار الصرف وشروط التجارة.

## 1. الحرب في أوكرانيا: أزمة تُعقّد الأزمات

فاقمت الحرب في أوكرانيا وضعاً كان في الأصل صعباً في المنطقة العربية. وتتفاوت التداعيات الاقتصادية للحرب من بلد إلى آخر، تبعاً للوضع المالي لكل بلد، ولمستوى اقتراضه، ومدى اعتماده على الواردات، لكنّ أثرها الإجمالي على المنطقة وخيم. وقد تسببت الحرب بتراجع النمو الاقتصادي العالمي من 4.9 في المائة إلى 4.4 في المائة، وبارتفاع معدلات التضخم، ما يدفع، في عام 2023، إلى ركود اقتصادي وكساد تضخمي.

وشملت الآثار المباشرة للحرب ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط والغاز في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية. وقد وضعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ثلاثة سيناريوهات لتقييم أثر الحرب: سيناريو خط الأساس الذي يفترض أن الحرب لم تندلع وأن متوسط سعر برميل النفط هو 70 دولار؛ وسيناريو صراع قصير الأجل ينتهي في حزيران/يونيو 2022 يبلغ أثناءه متوسط سعر النفط 100 دولار للبرميل؛ وسيناريو صراع طويل الأجل يصل أثناءه متوسط سعر النفط إلى 170 دولار للبرميل. ووفقاً لتوقعات النمو هذه، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 5.18 في المائة في عام 2022 تحت سيناريو النزاع القصير الأجل (أي أقل بمقدار 0.02 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الحرب)، وبنسبة 4.78 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل (أقل بمقدار 0.42 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الحرب، أي بخسارة تعادل حوالي 11 مليار دولار). وكما هو متوقع، تبرز اختلافات كبيرة في مسارات النمو بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من بلدان المنطقة.

بلدان مجلس التعاون الخليجي تصدّر النفط بكثافة، ولذلك تستفيد اقتصاداتها من انتعاش أسواق النفط، الذي بدأ في عام 2021 وتنامى بأسرع وتيرة له منذ عام 2014. وحققت هذه البلدان أيضاً مكاسب جمة من ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب في أوكرانيا. وحتى لو تبيّن أن هذا الارتفاع مؤقت، تشير التقديرات إلى أن مجموعة البلدان هذه حققت مكاسب بقيمة 5.8 مليار دولار، وذلك، بالدرجة الأولى، نتيجة لارتفاع عائدات النفط في عام 2022[4]. لكن الوضع مغاير في البلدان المتوسطة الدخل، إذ تشير التقديرات إلى انخفاض بحوالي 0.8 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (وهي خسارة تقدر بنحو 6.7 مليار دولار). وباستثناء الجزائر، وهي بلدٌ منتج ومصدّر للنفط والغاز، ستتكبد جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل خسائر في النمو.

وتحت سيناريو الصراع الطويل الأجل، يُتوقع لأقل البلدان العربية نمواً، التي تشمل السودان والصومال وموريتانيا واليمن، أن تسجل نمواً بنسبة 1.03 في المائة، أي بخسارة

تقدر بنحو 600 مليون دولار. وتشير التوقعات إلى أن معدل النمو في السودان، مثلاً، لن يتجاوز 0.49 في المائة تحت السيناريو الطويل الأجل، وهذا المعدل أقل بمقدار 0.68 نقطة مئوية مما يتوقعه سيناريو ما قبل الأزمة. وتواجه مجموعة البلدان هذه أيضاً خطر تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية التي يُوَجَّه المزيد منها لدعم أوكرانيا والبلدان التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين[5].

وما تشهده بعض البلدان العربية، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، من طفرة اقتصادية بفعل أسعار النفط، وما تعانيه بلدان أخرى من جراء النمو الاقتصادي السلبي والانخفاض المتوقع في المساعدة الإنمائية الرسمية، سيؤدي، غالباً، إلى زيادة عدم المساواة بين البلدان العربية.

وسيتّسع نطاق عدم المساواة على المستوى الوطني في البلدان، حيث يجد الأفراد، ولا سيما أشدّهم هشاشة كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين، مصاعبَ متزايدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والتعليم والصحة بسبب تقلّص الحيز المالي.

## 2. أسوأ أزمة غلاء معيشة منذ جيل

تتولّد أزمة غلاء المعيشة وتنتقل عبر مسارات رئيسية عدة، تشمل: ارتفاع أسعار الأغذية، وارتفاع أسعار الوقود والغاز، وارتفاع أسعار الفائدة، وضيق الظروف المالية. ولكل من هذه المكوّنات آثاره الهامة؛ إلا أن اجتماعها كلها يجعلها تؤازر بعضها بعضاً بحيث تشكّل دوّامة يصعب الخروج منها. وقد بدأت هذه الظاهرة بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. ومع ارتفاع كلفة المعيشة، يبحث العاملون عن وظائف جديدة بحيث ترتفع أجورهم وتواكب التضخم؛ غير أن زيادة الأجور بشكل جماعي قد ترسّخ التضخم.

وارتفاع أسعار الوقود والأسمدة يزيد كلفة الإنتاج الزراعي، وكذلك النقل والتوزيع، فتكون النتيجة ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية. وارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يعتصر موارد الأسر المالية، فيجرّدها من مقومات المعيشة ويهددها بمزيد من الفقر. ويؤدي ارتفاع الأسعار أيضاً إلى مزيد من الضغوط لرفع أسعار الفائدة، فتزداد كلفة الاقتراض، وقد تنتهي الحال بانخفاض قيمة العملة، فتزداد كلفة استيراد

**الشكل 1.** نسب أعداد الفقراء من مجموع السكان باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا في الأردن وتونس ومصر، 2022-2021

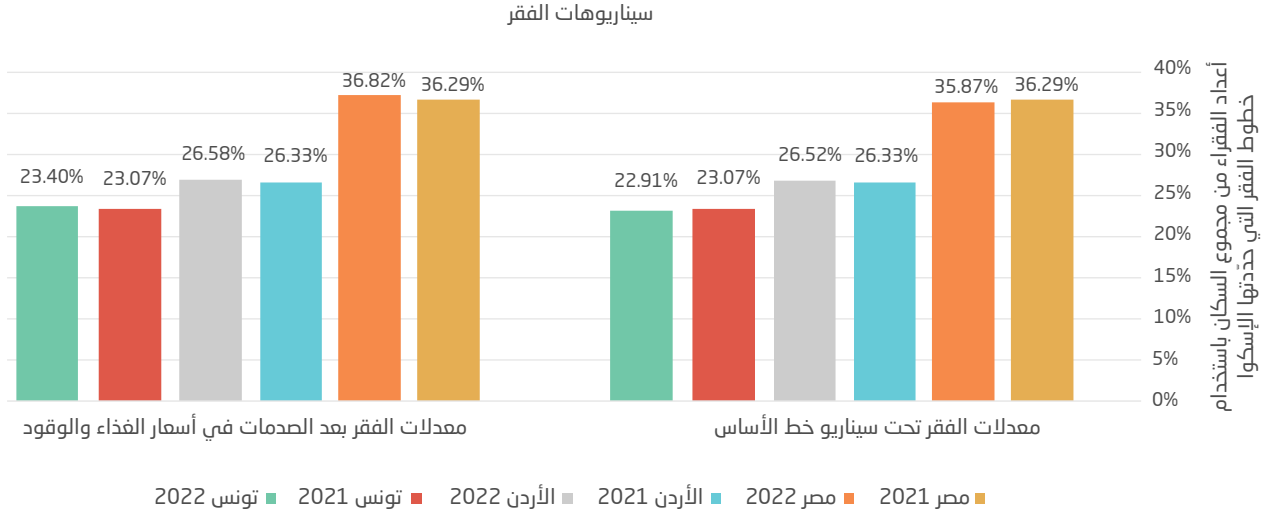


**المصدر:** توقعات الإسكوا. لمزيد من المعلومات حول منهجية التنبؤ، يمكن الاطلاع على ESCWA (2022a). https://www.unescwa.org/publications/obstructed-poverty-reduction-growth-passthrough-analysis.

**ملاحظة:** في الأردن، تم حساب معدل الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا، كما هو مبين في ESCWA (2022b). https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law#:~:text=The%20present%20paper%20p.

الأغذية والطاقة، فتبدأ حلقة جديدة من هذه الدوّامة الشرسة. ولهذه الديناميات تداعيات هائلة على عدم المساواة بين الأفراد في البلد نفسه، وكذلك بين البلدان[6].

وأزمة غلاء المعيشة تعسّر الوفاء بالاحتياجات على مزيد من الأسر، وهي أشق على الأسر المعيشية في أدنى 20 في المائة على سلّم توزيع الدخل. وتشتدّ وطأة الارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة على الأسر المعيشية في المناطق الريفية، وتلك التي تتألف من شخص واحد، والتي تعيلها نساء، والتي تستأجر مساكنها.

فالزيادة في أسعار المواد الغذائية والوقود، على سبيل المثال، أدت إلى زيادة غير متناسبة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في البلدان العربية. وتفيد توقعات الإسكوا بشأن النمو في الأردن وتونس ومصر أن الحرب في أوكرانيا سببت ارتفاعاً في مستويات المعيشة نتيجة للأوضاع المعقدة التي تحكم أسواق الطاقة والسلع الأساسية في هذه البلدان، ما أسفر في عام 2022 عن ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 15 في المائة، وأسعار الوقود بنسبة 25 في المائة[7].

ونتيجة لذلك، تباطأت جهود الحد من الفقر في هذه البلدان الثلاثة. واستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا يشير إلى تزايد الفقر في كل من الأردن وتونس ومصر خلال عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، ولا سيما تلك التي سبقت جائحة كوفيد-19. وكان أكثر من ثلث سكان مصر (36.8 في المائة) يعيشون تحت خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا في عام 2022، وكذلك 23.4 في المائة من سكان تونس، و26.6 في المائة من سكان الأردن. وتختلف هذه النتائج كثيراً عن توقعات ما قبل الحرب في أوكرانيا، والتي أشارت إلى أن 35.9 في المائة من سكان مصر، و22.9 في المائة من سكان تونس و26.5 في المائة من سكان الأردن سيكونون من الفقراء في عام 2022. والفرق بين التوقعين يعني أن الحرب في أوكرانيا زادت عدد الفقراء في هذه البلدان الثلاثة بنحو 1.07 مليون نسمة في عام 2022. والعدد الإضافي في مصر لوحدها، بسبب الحرب، هو 1,009,000 شخص؛ و50,000 في تونس؛ و7,000 في الأردن (الشكل 1).

**الشكل 2.** دليل أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، 2007-2022

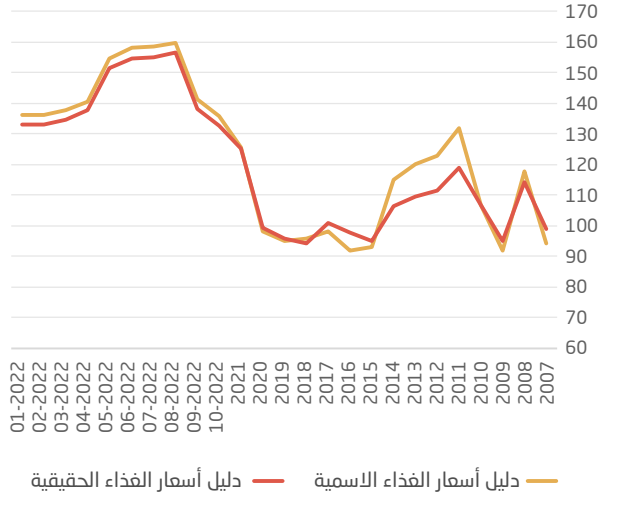


**الشكل 3.** حصة القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من مجموع مشتريات القمح في عام 2021 (النسبة المئوية)

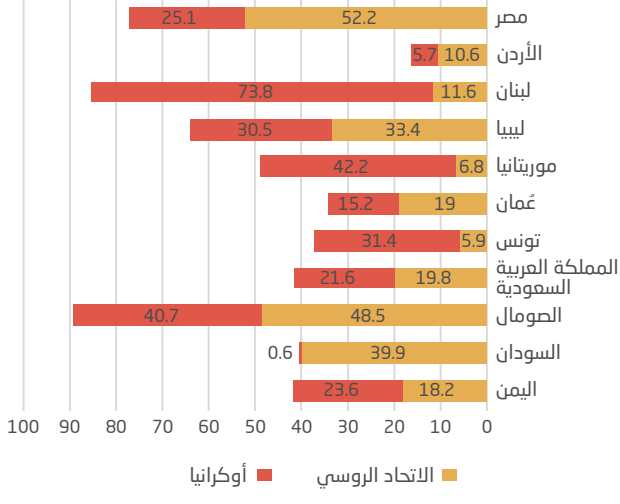


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات دليل أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، وأيضاً Schmidhuber and others (2022) باستخدام بيانات مرصد البيانات التجارية.

## ارتفاع أسعار الطاقة وفقر الطاقة

بدأت الأسعار العالمية للوقود الأحفوري في الارتفاع في عام 2021 مع انتعاش الطلب العالمي بعد جائحة كوفيد-19، وبالمقابل كان العرض شحيحاً بعد سنوات من تقلّص الاستثمار في قطاع الطاقة. وأما الحرب في أوكرانيا، التي نشبت في أوائل عام 2022، فقد رفعت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة تاريخياً، ولا سيما أسعار الغاز الطبيعي، بعد اضطراب خطوط تجارة سلع الطاقة، والمخاوف بشأن الإمدادات المستقبلية. وللاتحاد الروسي حصة كبيرة من أسواق الغاز الطبيعي (20 في المائة من الصادرات العالمية)، والنفط الخام (10 في المائة)، والفحم (5 في المائة). وبحلول نهاية الربع الأول من عام 2022، تضاعفت أسعار النفط الخام مرتين، وأسعار الفحم ثلاث مرات، وأسعار الغاز الطبيعي أكثر من خمسة مرات مقارنة بأوائل عام 2021. وتشير التوقعات حتى عام 2026 إلى بقاء أسعار النفط الخام والفحم أعلى مما كانت عليه قبل الحرب، ولكن بنصف نسبة ارتفاعها الحالي، وكذلك أسعار الغاز الطبيعي بحوالي ربع نسبة ارتفاعها الحالي.

فقر الطاقة هو مسألة مساواة. وتُعرَّف الأسرة المعيشية بأنها فقيرة من حيث الطاقة إذا أنفقت أكثر من 10 في المائة من دخلها المتاح على خدمات الطاقة، ولم تترك سوى القليل للنفقات الأخرى. وقد انعكست الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للطاقة ارتفاعاً في معدلات فقر الطاقة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

وثمة تفاوت شديد في تأثير زيادة أسعار الطاقة على مختلف فئات الدخل. والزيادات الأخيرة في كلفة الطاقة (بما في ذلك وقود السيارات) جعلت الإنفاق على الطاقة يأخذ نسبة من الدخل، بعد خصم الضرائب والتحويلات، أعلى بكثير بين الأسر المعيشية عند الخمس الأدنى من سلّم الدخل مقارنة بالأسر المعيشية عند الخمس الأعلى من سلّم الدخل. وذلك لأن الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة أكبر من دخلها على الطاقة المستخدمة في أساسيات مثل الطهي والتدفئة والكهرباء.

وفي حين تتزايد نسبة ما تنفقه الأسر الأفقر من مجموع دخلها على الطاقة، قد تتمكن الأسر ذات الدخل المرتفع من استيعاب الزيادات في تكاليف الطاقة بسهولة أكبر. وارتفاع قيمة فواتير الوقود يضرّ بالأشخاص ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما الأسر المعيشية الأكبر سناً والمقيمة في مناطق ريفية، بدرجة أشدّ من غيرهم بسبب أنماط إنفاقهم. وتتزايد بسرعة أعداد الأسر التي بات عليها الاختيار بين إنفاق دخلها على شراء المواد الغذائية وبين شراء ملابس للأولاد في العام الدراسي الجديد. وفي العديد من البلدان، اضطر أكثر من نصف معيلي الأسر إلى تحويل إنفاقهم عن الفواتير المنزلية والطبية، وسداد القروض، والملابس، والهوايات، والنقل من أجل شراء الطعام. ويجد الكثيرون أنفسهم مضطرين إلى الاختيار بين استخدام الكهرباء وإطعام أسرهم. ويتخلى الكثيرون عن بعض وجبات الطعام في معظم الأسابيع من أجل إطعام من يعولون من أطفال.

وخلَّف تزايد الأسعار، الذي رافقته اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وانخفاضات في النشاط الاقتصادي، تبعات تطال أبعاداً عدة، منها الأمن الغذائي. وتعزز زيادة أسعار الوقود عدم المساواة نتيجة للدعم العام التنازلي لأسعار الوقود الأحفوري في المنطقة. وبرامج الدعم العام هذه دفعت نحو المزيد من انعدام الأمن الغذائي في الربع الأول من عام 2022، وإذا استعيض عنها ببرامج للحماية الاجتماعية، مثل استحقاقات للطفولة يستفيد منها الجميع، فقد يخفف ذلك من الأعباء عن الميزانيات العامة، ويقلّص فجوة عدم المساواة، ويساعد على مكافحة تغيُّر المناخ والتدهور البيئي. وسجّل دليل أسعار الغذاء، الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة، زيادةً حادة غير مسبوقة في كل من القيمة الحقيقية والاسمية، فوصل إلى 156.3 للمرة الأولى منذ الأزمة المالية في سنة 2007-2008 (الشكل 2). وهذه الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية تفاقم ضغوط التضخم التي حدثت بعد جائحة كوفيد-19، وتعسّر على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الحفاظ على القوة الشرائية لمداخيل الذين يعيشون تحت ظل الفقر

والهشاشة. وتضافرت جائحة كوفيد-19 مع الحرب في أوكرانيا لتدفع نحو مزيد من التضخم، فوصل في المنطقة العربية (باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي) إلى 14.8 في المائة، ويعزى 60 في المائة من التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية[8]. ويتعرض عدد كبير من البلدان العربية لصدمات الحرب في أوكرانيا بسبب اعتمادها الشديد على أوكرانيا والاتحاد الروسي لتلبية طلبها على الحبوب، وخاصة القمح. ويبين الشكل 3 مدى اعتماد البلدان العربية على واردات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ويشير إلى اعتماد الصومال ولبنان ومصر الشديد على واردات القمح من البلدين المتأثرين بالحرب، ما يثير القلق بشأن التضخم وانعدام الأمن الغذائي في الفترة المقبلة.

ولا ينحصر ضرر الأزمات المتعددة في الذين يعيشون تحت ظل الفقر والهشاشة، بل يطال الطبقة الوسطى التي بدأت تتأثر بغلاء المعيشة وانخفاض القوة الشرائية. وتمثل نفقات الغذاء الحصة الأكبر من إجمالي إنفاق الطبقة المتوسطة، وخاصة بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة الدنيا. ولا تزال مستويات الأجور على حالها إزاء تقلبات الأسعار، ما يعني أن الطبقة الوسطى ستواجه مصاعب جمة في تغطية تكاليفها غير الغذائية، لأنها ستضطر إلى تخصيص المزيد من دخلها لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. وهذه الضغوط تعتصر قدرة الطبقة الوسطى على الإنفاق، من جيبها الخاص، على التعليم والصحة، لا سيما وأن هذين القطاعين سيتأثران بدورهما بارتفاع التضخم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.

ويرتبط ارتفاع تكاليف المعيشة بالتضخم المتزايد بفعل الحرب في أوكرانيا، ويُتوقع له أن يبلغ 11 في المائة إذا استمر الصراع طويلاً. وستشهد بعض البلدان العربية معدلات تضخم مرتفعة للغاية بسبب عدم الاستقرار السياسي المزمن. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم في السودان 133.8 في المائة، وفي لبنان 112.2 في المائة تحت سيناريو الصراع الطويل الأجل[9].

والتضخم يدفع أسعار السلع نحو الارتفاع، وهذا بدوره يدفع المنتجين إلى تقليص حجم المنتجات المعبأة لإبقاء الأسعار على ما هي عليه. ويُشار إلى هذه الظاهرة باسم "التقليص بفعل التضخم"، ويُلجأ إليها لتفادي ردود الفعل السيئة من المستهلكين الذين تؤثر فيهم زيادة الأسعار أكثر مما يفعل خفض الوزن. والتقليص بفعل التضخم واسع الانتشار اليوم، لا سيما وأن مكوّنات المنتجات قد شهدت، بمعظمها، زيادة في تكاليفها. وأكثر المنتجات تأثراً بالتقليص بفعل التضخم هي الخبز والحبوب والمشروبات والوجبات الخفيفة ومنتجات التنظيف والمنتجات الورقية. وأما تأثير هذا التقليص على الأسر فهو أنها، آخر الأمر، تدفع أكثر على الاحتياجات الأساسية، لأنها تدفع السعر نفسه مقابل كميات أقل.

## 3. ارتفاع الدين يثقل الإنفاق العام

بعد أن بلغ التضخم أعلى مستوياته منذ عقود عدة، وبعد اتساع نطاق المجالات الاقتصادية التي تعاني من ضغوط الأسعار في العالم، أدركت المصارف المركزية ضرورة معالجة التضخم المتوقع لتفادي إجراء المزيد من التعديلات المعطِّلة في وقت لاحق. ورفعت المصارف المركزية أسعار الفائدة بشكل ملحوظ في محاولة لخفض التضخم. ويزداد اليوم التزامن بين دورات السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك أن وتيرة التضييق، من حيث تواتر زيادة أسعار الفائدة وحجم هذه الزيادة، تتسارع في بلدان عدة. واستقرار الأسعار شرطٌ أساسي وحاسم للنمو الاقتصادي المستدام. وحيث تنحو مخاطر التضخم إلى الأعلى، تعمل المصارف المركزية على الحيلولة دون تجذر الضغوط التضخمية. وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية دفع نحو ارتفاع أكبر في تكاليف الاقتراض على المستهلكين والشركات، فساهم في انخفاض حاد في أسعار الأسهم في مختلف أنحاء العالم. وحتى في أوائل عام 2023، لم تواكب زيادات أسعار الفائدة، في معظم البلدان، وتيرة التضخم. ومكمن الخطر في هذا الإطار هو أن رفع أسعار الفائدة إلى مستويات مفرطة قد يعوق التعافي الاقتصادي.

والتمويل من الدين مورد هام لتمويل التنمية المستدامة، غير أن كفاءة هذا التمويل وفعاليته تعتمدان على عوامل أساسية، مثل حصافة استخدام الديون، والأطر المالية الموثوقة لإدارة الدين بفعالية. فعندما يقترن الاقتراض بمراكمة الأصول التي تزيد من القيمة الصافية للبلد ومن

**الشكل 4.** نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو الدين العام في المنطقة العربية

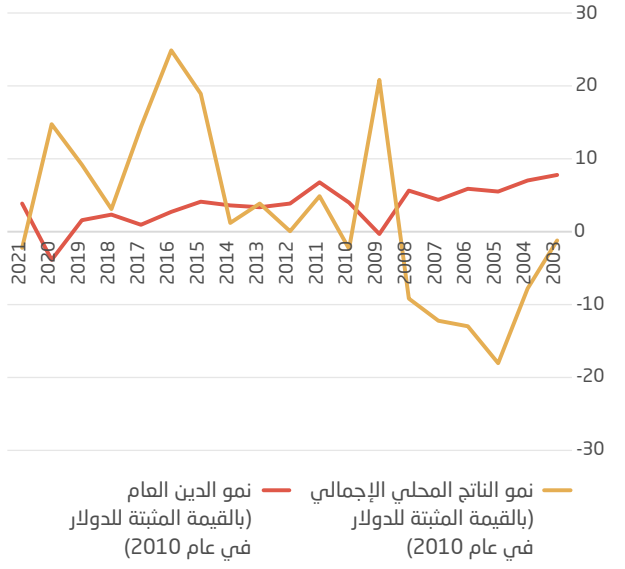


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي.

**الشكل 5.** تكاليف خدمة الدين الخارجي في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية (نسبة مئوية من الإيرادات)

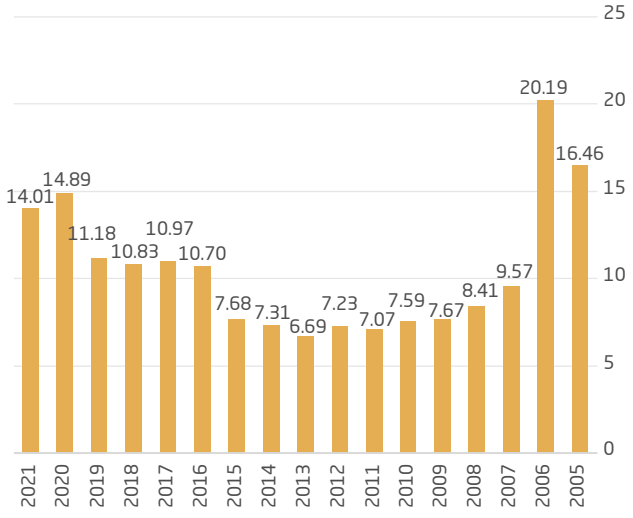


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من إحصاءات الديون الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

إمكاناته الإنتاجية، يؤدي ذلك إلى النمو الاقتصادي ويولّد العائدات التي تعزز التنمية الشاملة. وأما إذا استُخدم لتمويل الإنفاق الاستهلاكي، من دون زيادة احتمالية الأرباح، فإنه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وتحصيل الإيرادات. وفي هذه الحالات، قد يأتي الوفاء بالتزامات خدمة الدين على حساب تمويل الخدمات العامة، فيعوق تمويل الرفاه الاجتماعي، ويسهم في تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

وارتباط هذه الأمور ببعضها بات واقعاً في المنطقة العربية، فقد شهد متوسط النمو السنوي للدين العام في المنطقة العربية ارتفاعاً حاداً خلال العقد الماضي، وظل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[10] حتى عام 2020 (الشكل 4). وقد اتّجه نمو الدين إلى الانخفاض في عام 2021 نتيجة للأداء القوي الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي في ذلك العام. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع الدين العام في المنطقة من 1.4 تريليون دولار في عام 2020 إلى 1.5 تريليون دولار في عام 2021، فأضحى يمثل 58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي العربي[11]. ولا تزال معظم أقل البلدان نمواً في المنطقة إما مهددة بالوقوع في ضائقة الدين وإما قد وقعت فيها فعلاً[12]. وتعود نصف ديون المنطقة في عام 2021 إلى البلدان المتوسطة الدخل[13]، بمتوسط 86 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومع ارتفاع الدين العام، تغيَّر مشهد الدين العام الخارجي في البلدان المتوسطة الدخل نتيجة للاقتراض المتزايد من دائنين من القطاع الخاص، مقابل تراجع حصة الاقتراض الميسّر من جهات دائنة رسمية[14]. ونتيجة لذلك، تزايد عبء خدمة الدين الخارجي على البلدان المتوسطة الدخل، فوصل إلى 27.7 مليار دولار في عام 2021، وهو يمثل، في المتوسط، 14 في المائة من إيراداتها (الشكل 5). وتختلف الحال من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، في عام 2021، أنفقت تونس حوالي 30 في المائة من إيراداتها على خدمات الدين الخارجي؛ وأنفق كل من الأردن ومصر حوالي 21 في المائة من إيراداته على خدمة الديون الخارجية، وأنفق المغرب أكثر من 10 في المائة. ويفرض هذا العبء المرتفع لخدمة الديون قيوداً على السيولة ويضيّق الحيز المالي الذي كان يمكن استثماره في الخدمات العامة الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجَّه الإنفاق في البلدان التي تتوفر عنها بيانات نحو النفقات المتكررة التي تهيمن عليها النفقات

## التحول إلى الدولار

في مواجهة الانخفاضات السريعة والتقلبات الشديدة في قيم العملات المحلية، تلجأ أسواق المواد الغذائية والشركات التجارية التي تستورد السلع والمواد والمكونات الغذائية من الأسواق الدولية بعملات قوية، مثل الدولار، إلى تحويل أسعار التجزئة النهائية إلى الدولار أيضاً. وهذه العملية تزيد من تضخم أسعار المواد الغذائية وتأسر الأسعار المحلية في دوّامة أسعار العملة العالمية. والتغيرات في قيمة الدولار عامل شديد التأثير على أسعار الأغذية المحلية بالتجزئة في المنطقة العربية، لكن بدرجات متفاوتة، فالسكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الدولارات من خلال العمل لدى الشركات المتعددة الجنسيات أو التكتلات الدولية، أو الذين يتلقون تحويلات خارجية، محميون إلى حد ما من تقلبات أسعار العملات المحلية.

ولعل في إجراءات دعم أسعار الأغذية التي تستخدمها بعض البلدان ما يخفف من صدمات التقلب في أسعار العملات الدولية على المستهلكين، إلا أن إمكانات الدول العربية لتحمُّل هذا التقلب تتعرض لاختبار شديد مع الضغوط على الحيز المالي والانخفاض الكبير في قيم العملات المحلية.

وتُفاقم دولرة أسعار المواد الغذائية في أسواق الجملة والتجزئة وشركات الأغذية والمطاعم من انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر ذات الدخل المنخفض، ولدى السكان الذين يعيشون تحت ظل الفقر والهشاشة، ولا سيما الذين يعتمدون على الأعمال الخيرية، أو على مدفوعات المساعدة الاجتماعية، أو التحويلات المالية، والذين يتقاضون، بالعملات المحلية التي تنخفض قيمتها، الحد الأدنى من الأجور في القطاع غير النظامي. والحاصل أن الدولرة تزيد من عدم المساواة.

المرتفعة على الأجور في القطاع العام والتحويلات العامة. وتحدّ هذه النفقات الدورية من الحيز المتاح للاستثمار العام، بما في ذلك في القطاعات الاجتماعية[15].

وقد أدى عدم التمويل الكافي للخدمات الاجتماعية الأساسية إلى صعوبة حصول الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة على الخدمات العامة، ما يزيد من حدة عدم المساواة داخل البلد. ويؤدي العجز المالي الكبير والمزمن، كالذي تسجله البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل، إلى تراكم الديون وتفاقم مصاعب تأمين السيولة، وبالتالي إلى تقييد الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في البلدان العربية أقل من المعايير الدولية المعتمدة. ويؤدي ارتفاع الإنفاق من الأموال الخاصة إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وهذه مشكلة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وتتعدد أوجه الحرمان في البلدان حيث يقل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتنخفض كفاءة الحماية الاجتماعية للفقراء، وخاصة في البلدان التي تمرّ في نزاع أو في حالة هشاشة[16].

وتَظهر آثار القيود على الحيز المالي والتحديات التي يواجهها تأمين السيولة في عجز المنطقة عن الاستجابة لتداعيات الجائحة، ما أثر على قدرة البلدان على إحراز القدر نفسه من التعافي وبالوتيرة ذاتها، ووسّع الفجوة بين المنطقة العربية، ككل، والنطاق العالمي. وكان التحفيز المالي في المنطقة منخفضاً مقارنة بالمتوسط العالمي، وبالاحتياجات الناشئة عن الخسائر الهائلة في الدخل والوظائف، والتدابير الصارمة لاحتواء الجائحة (الشكل 9). وقد خصّصت البلدان العربية، مجتمعة، 4 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 22 في المائة[17]. وكانت هناك أيضاً تفاوتات واسعة في الحوافز المالية بين بلدان المنطقة. وكانت النتيجة تباطؤاً في التعافي، الذي كان متوسطاً في عام 2021 مقارنة بالبلدان المتقدمة التي اعتمدت استراتيجيات مالية تمكّنها من التخفيف من تداعيات الجائحة.

ولا تنحصر تداعيات تزايد الديون، وارتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ النمو، وعدم كفاءة إدارة الديون في زيادة أعباء خدمة الدين، بل هي تثقل أيضاً أجيال المستقبل، وتفاقم عدم المساواة في الخدمات العامة والفرص الاقتصادية مع

مرور الزمن. وتحرم أوجهُ القصور المواطنين من مكاسب كان بإمكانهم تحقيقها من التمويل بالديون إذا ما استخدم في تنمية القطاعات مع التركيز على الإنصاف وتعزيز الرفاه الاجتماعي. ويقيِّد افتقار إدارة الديون إلى الكفاءة الفرصَ الاقتصادية المتاحة للمواطنين، ويضيّق آفاق تقدمهم، ويحرمهم من نيل بعض حقوق الإنسان المستحقة لهم[18].

### 4. أسعار الصرف وشروط التجارة

فرض الارتفاع العالمي في الأسعار ضغوطاً على الاحتياطيات الدولية للبلدان المستوردة للأغذية، وبالتالي على أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار. وضرب الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية المنطقة العربية بشدة، لا سيما وأنها مستورد صافٍ للأغذية. وعلاوة على ذلك، سُجل انخفاض في قيمة كل من الجنيه المصري، والدرهم المغربي، والدينار التونسي، والليرة اللبنانية. وانخفاض قيمة العملة يقلّص القوة الشرائية للأفراد، ويثقل ميزانيات الدول بمزيد من الضغوط.

وتترتب على ارتفاع قيمة الدولار آثار واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي، وانخفاض في قيم العملات في بلدان أخرى. وتدفع قوة الدولار أسعار الواردات صعوداً، فتزيد من التضخم. وكذلك، فإن لقيمة الدولار تبعات على الاقتصادات الناشئة، إذ تهدد هذه البلدان بالتأخر عن سداد ديونها.

ومع انخفاض قيمة العملة، تتدهور شروط التجارة القائمة عليها، فترتفع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات. وفي هذه الحالات، قد يشجع بعض البلدان العربية إنتاج الحبوب محلياً، من خلال تقديم التحفيزات، ويمكن أن تلجأ بلدان عربية أخرى إلى شركاء تجاريين جدد لتجديد مخزوناتها الغذائية.

## باء. لمحة عن عدم المساواة في المنطقة العربية

تنحو تصورات سكان المنطقة إلى السلبية بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. وكما اتضح من الشكل 6، تنتشر بين السكان آراء سلبية بشأن أوضاعهم في الحاضر والمستقبل. ويعتقد 21 في المائة فقط من المستجيبين أنهم يتمتعون حالياً بالمساواة الجزئية أو الكاملة، ويعتقد 14 في المائة فقط أن المساواة ستتحسن في السنوات الخمس المقبلة. ومن المثير للقلق أن 69 في المائة من المستجيبين أفادوا أن المجتمع سيتجه إلى زيادة في عدم المساواة خلال السنوات الخمس المقبلة، وأن غالبيتهم يعتقدون أن هذه الزيادة ستكون كبيرة.

ويتماهى التصور العام لعدم المساواة مع آراء فريق خبراء الإسكوا المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، إذ تشير هذه الآراء إلى أن أوجه عدم المساواة واسعة الانتشار في المنطقة العربية، وأن القوانين التمييزية السائدة في المنطقة تديم أوجه عدم المساواة. ويرى الفريق أنّه ما من مساواة بين الجميع في الوصول إلى الخدمات العامة ولا في التغطية بالحماية الاجتماعية. وتشتد المخاطر على بعض المجموعات السكانية بسبب ما تعانيه من هشاشة (الذين يعيشون في الفقر المدقع، أو الأشخاص ذوو الإعاقة، وسكان الريف/الأطراف).

يقدم القسم التالي معلومات محدّثة عن بعض أشكال عدم المساواة الواضحة في المنطقة العربية[19] التي كان التقرير الأول، "عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة" قد سلّط الضوء عليها[20].

### 1. فقر الدخل

يتّجه فقر الدخل نحو الارتفاع منذ عام 2010[21]، ما عكس التقدم الذي شهدته العقود السابقة في الحد من الفقر. وقد بلغ متوسط معدلات الفقر في المنطقة (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي) 36 في المائة في المنطقة في عام 2022 (أي أن ما يعادل 121 مليون

**الشكل 6.** تصوّرات سكان المنطقة بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية

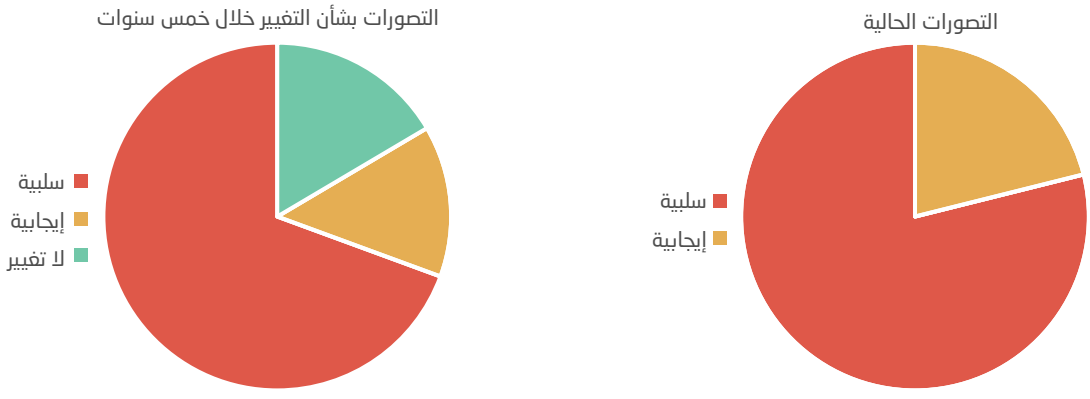


**المصدر:** نتائج استطلاع للرأي على الإنترنت وضعته الإسكوا.

**الشكل 7.** اتجاهات الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا في بلدان عربية مختارة، 2010-2022

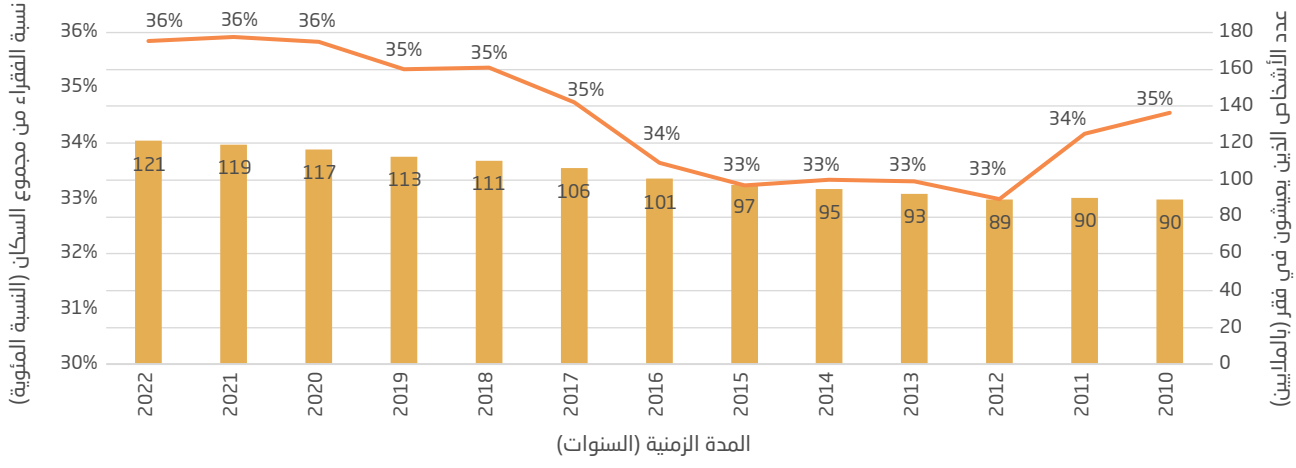


**المصدر:** إسقاطات وخطوط فقر الإسكوا. لمزيد من المعلومات حول منهجية التنبؤ، يمكن الاطلاع على ESCWA (2022a) .
https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law#:~:text=The%20present%20paper%20proposes%20a,modelled%20by%20classical%20economic%20theory.

**ملاحظة:** البلدان المشمولة هي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا.

شخص يعيشون في الفقر). والمنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تزايدت فيها معدلات الفقر على مدى العقد المنصرم. واتخذت مشكلة تزايد فقر الدخل منحىً شديد الحدة في البلدان المتأثرة بالصراع. وكما هو مبين في الشكل 7، شهدت المنطقة، بين عامي 2019 و2022، ارتفاعاً في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر نتيجةً لاقتران جائحة كوفيد-19 بالأزمة الأوكرانية، وتأثير ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في البلدان المستوردة للنفط التي تضمّ الغالبية العظمى من الذين يعيشون في فقر. ومن المهم ملاحظة أن الشكل 7 لا يشمل الجمهورية العربية السورية أو لبنان أو ليبيا أو اليمن بسبب محدودية البيانات، وتشير التوقعات إلى

ارتفاع كبير في أعداد الفقراء في هذه البلدان منذ عام 2010 بسبب الصراع وعدم الاستقرار السياسي.

ويأتي ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية نتيجة لبقاء أوضاع عدم المساواة على حالها، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للأسرة في العديد من البلدان خلال الفترة 2010-2022. والاتجاه العالمي هو على العكس، حيث يُسجَّل ارتفاع في متوسط الدخل، ما يفسّر ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية في فترة انخفضت فيه المعدلات على الصعيد العالمي.

## 2. عدم المساواة في الثروة

وفقاً لأحدث التقديرات لتوزيع الثروة الإقليمية حتى نهاية عام 2021، فإن أرصدة الثروة الشخصية في المنطقة العربية، إذا ما قيست بالقيمة الاسمية بالدولار، باتت أكثر مما كانت عليه قبل الجائحة[22]. إلا أن التباين في توزيعها في اتساع، إذ كان الذين في أعلى سلّم توزيع الثروة هم أكثر من استفاد من الاتجاه المالي العالمي التصاعدي، أما الذين في أدنى سلّم توزيع الثروة فقد تحمّلوا أشدّ أعباء الاضطراب وغلاء المعيشة، وعانوا تناقص قيم أصولهم، واضطروا، في حالات كثيرة، إلى استهلاك مدخراتهم.

وقبل عام 2009، كان متوسط ثروة الأشخاص في المنطقة العربية ينمو بوتيرة سريعة تبلغ حوالي 11.5 في المائة سنوياً. وبعد عام 2009، ماثل منحى نمو الثروة في بلدان مجلس التعاون الخليجي المنحى العالمي، واستمر في النمو. أما في البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل والمتأثرة بالصراع، فلم يُسجَّل اتجاه واضح، فتقلّبت ثروات الأفراد بدءاً من عام 2009، ومالت إما إلى الركود أو نحو انخفاض طفيف. وبحلول نهاية عام 2017، سجّل المقيمون في البلدان العربية المتوسطة الدخل مستويات أعلى بقليل من حيازات الثروة في عام 2012 (14,200 دولار في عام 2017 مقارنة بـ 14,000 دولار في عام 2012)، في حين كان سكان البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أفقر (8,900 دولار في عام 2017 مقارنة بـ 9,200 دولار في عام 2012). وعانت البلدان الأقل نمواً كمجموعة بسبب الانكماش الطويل الأجل في جزر القمر وموريتانيا، والأزمة الاجتماعية التي شهدها السودان في عام 2018. وفي العام الذي سبق جائحة كوفيد-19، بدأ متوسط الثروة في جميع مجموعات البلدان العربية في التزايد بسبب ارتفاع التقييمات في أسواق السلع الأساسية والأوراق المالية. وشهدت السنة الأولى من الجائحة، بين نهاية عام 2019 ونهاية عام 2020، انخفاضاً في ثروات المواطنين العرب، لا سيما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتأثرة بالصراعات.

**الشكل 8.** متوسط الثروة الشخصية على الصعيد العالمي، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

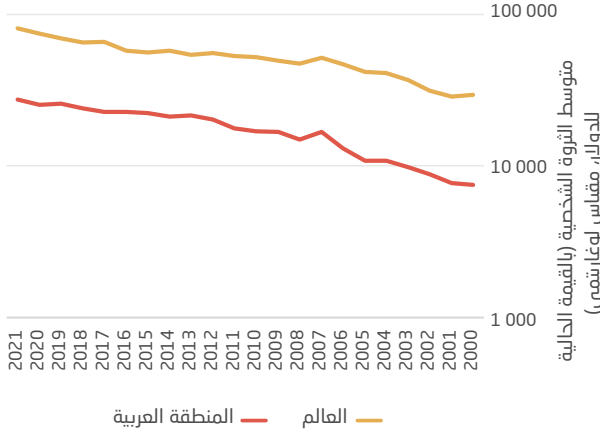


**الشكل 9.** متوسط الثروة الشخصية في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

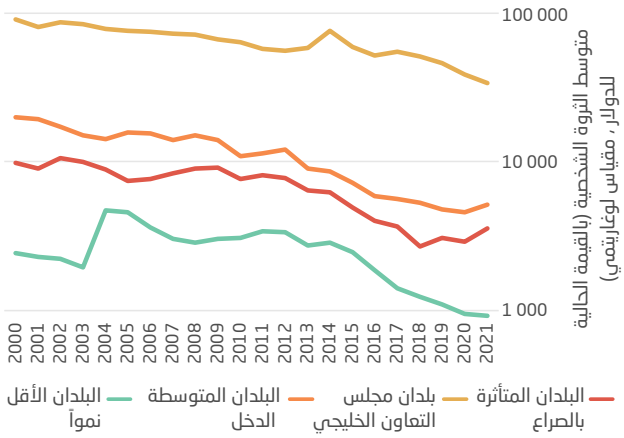


**المصدر:** تستند تقديرات الإسكوا إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

## الأثر المتضاعف لتركيز الثروة العالمية

لتركيز الثروة آثارٌ خطيرة على تدهور المناخ، لأن الأغنى عادة هم من يتسبّب بالكميات الأضخم من انبعاثات الكربون. وتشير تقديرات منظمة أوكسفام إلى أن أغنى 1 في المائة (63 مليون ملياردير) يتحمّلون وحدهم مسؤولية 15 في المائة من الانبعاثات التراكمية. وهذه النسبة هي ضعف كمية الانبعاثات التي يتسبب بها مجموع سكان العالم الذين يُصنَّفون في النصف الأدنى من سلّم توزيع الثروة. وقد بلغ إجمالي انبعاثات الكربون التي يتسبب بها أغنى 125 ملياردياً 393 مليون طن، وهو ما يعادل حجم ما تصدره فرنسا.

ولا تؤثر انبعاثات الكربون على تغيُّر المناخ فحسب، بل أيضاً على الزراعة ومستقبل الأمن الغذائي.

**المصدر:** Oxfam, Carbon Billionaires: the investment emissions of the world's richest people, 2022.

**الشكل 10**. نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

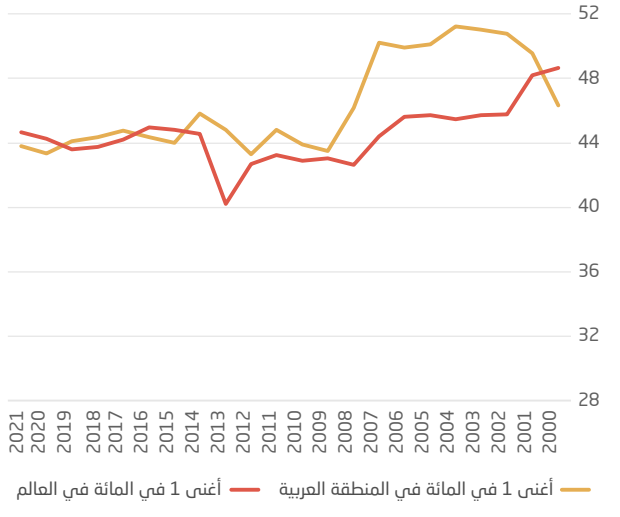


**المصدر:** تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

**الشكل 11**. نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة في مجموعات البلدان العربية، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

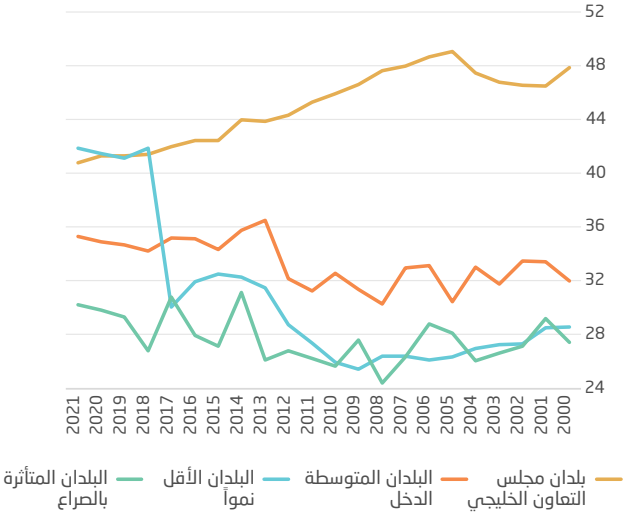


**المصدر:** تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

وانخفض متوسط الثروة في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات بنسبة 14 في المائة؛ وبنسبة 7.5 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وبنسبة 2 في المائة على مستوى المنطقة. وفي السنة الثانية من الجائحة، تجاوزت مستويات الثروة مستويات ما قبل الجائحة في جميع مجموعات البلدان باستثناء البلدان المتأثرة بالصراعات، التي لم تسترد سوى نصف خسائر عام 2020.

ويقارن الشكل 10 حصة الثروة التي يستحوذ عليها أغنى 1 في المائة على صعيد العالم، في حين يقارن الشكل 11 حصة أغنى 1 في المائة على صعيد المنطقة العربية. ويبين الشكلان أيضاً أن التفاوت في توزيع الثروة بين سكان البلدان تزايد منذ بداية جائحة كوفيد-19 في جميع مجموعات البلدان العربية باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وخلال الفترة 2019-2021، زاد توزع السكان بين الذين يملكون 1,000,000 دولار أو أكثر وبين الذين يملكون 10,000 دولار أو أقل. وفي هذه الفترة، تشير التقديرات إلى أن 70,000 شخص تقريباً باتت حيازاتهم أكثر من 1,000,000 دولار (وقد بلغ عددهم الإجمالي 500,000 شخص في نهاية عام 2019، وانخفض إلى 490,000 شخص في عام 2020، ثم ارتفع إلى 570,000 شخص في عام 2021). وفي الفترة ذاتها، شهدت أعداد الذين تقل مدخراتهم، على مدى الحياة، عن 10,000 دولار زيادة طفيفة، من 167 مليون شخص في عام 2019 إلى 170 مليوناً في نهاية عام 2021.

وعلى النحو المبين في الشكل 12، تتضح، من أفقر 50 في المائة من السكان، اتجاهات عدم المساواة في توزيع الثروة وتركيزها. ففي الفترة 2000-2022، شهدت حصة هذه المجموعة من مجمل الثروة تزايداً في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتقلّبت في مجموعات البلدان الأخرى، مسجّلةً ركوداً حيناً وتراجعاً حيناً آخر.

## 3. عدم المساواة في الدخل

لا تزال المنطقة العربية تسجّل أعلى مستويات من عدم المساواة في الدخل في العالم، لكن مع تباين ملحوظ من بلد إلى آخر. وفي المنطقة العربية، ثمة اختلافات كبيرة داخل البلدان وفي ما بينها من حيث أوجه عدم المساواة التي تتفاوت بين الحال في قطر، حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو من بين الأعلى في العالم، والحال في اليمن، الذي يُعَدّ من بين أفقر بلدان العالم. وتضمّ المنطقة بلداناً يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل أحد أعلى المستويات في العالم، وبلداناً حيث نصيب الفرد من الدخل هو من بين الأدنى في العالم. على سبيل المثال، تتمتع قطر بأعلى نصيب للفرد من الدخل في العالم، ووفقاً لمؤشر جيني الذي يقارن بين 183 بلداً، فقطر هي ثاني أكثر البلدان مساواةً من حيث الدخل[23]. ومن ناحية أخرى، فالمنطقة فيها بعض أقل بلدان العالم مساواةً من حيث الدخل، حيث تُصنَّف المملكة العربية السعودية في المركز 148 على مؤشر جيني، وجزر القمر في المركز 146، والبحرين في المركز 134[24].

**الشكل 12**. نصيب أفقر 50 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

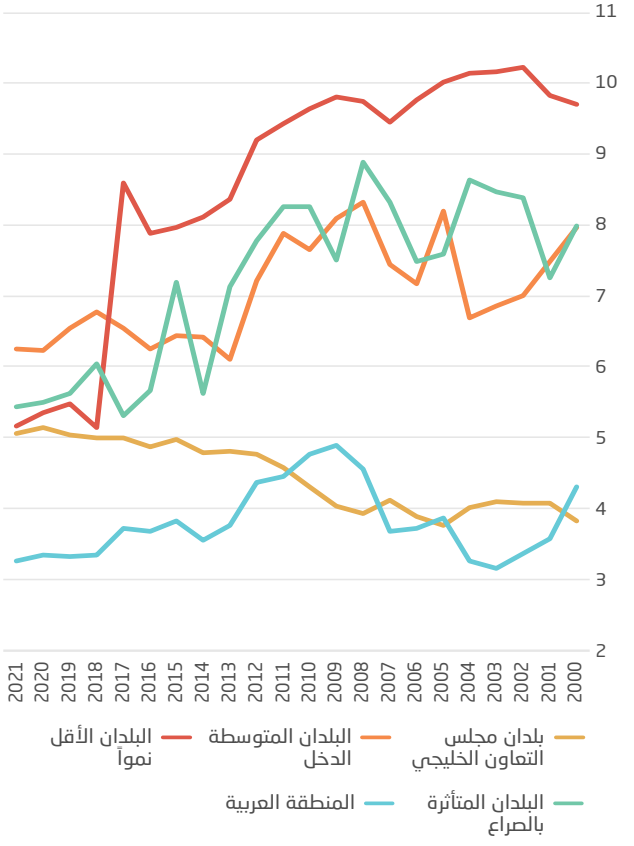


**المصدر:** تستند تقديرات الإسكوا إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

وفي المنطقة العربية، لا يملك أفقر 50 في المائة من السكان سوى 9 في المائة من مجموع دخل المنطقة، في حين يحتكر أغنى 1 في المائة 23 في المائة من مجموع هذا الدخل. والواقع في المنطقة العربية هو أن متوسط دخل أعلى 1 في المائة على سلّم الدخل هو أكثر بنحو 128 مرة من متوسط دخل أدنى 50 في المائة على سلّم الدخل[25]. وهذا التباين هائل مقارنة بالمناطق الأخرى التي تسجل فجوات أضيق بين أفقر 50 في المائة وأغنى 1 في المائة. ففي أوروبا، على سبيل المثال، يحصل أفقر 50 في المائة على ما يقرب من 19 في المائة من دخل المنطقة، وهو ما يتجاوز بكثير حصة أغنى 1 في المائة الذين يستحوذون على 12 في المائة من دخل المنطقة. وفي شرق آسيا، يمتلك

**الشكل 13**. توزيع الدخل حسب المنطقة، 2021

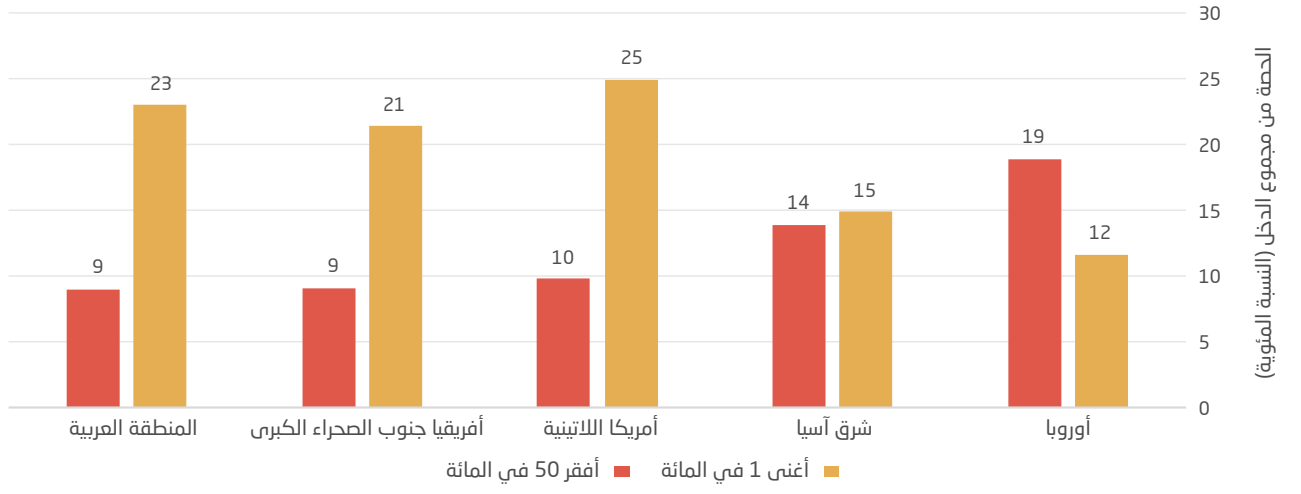


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم.

**الشكل 14**. مدى تقلّص دليل الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية حتى عام 2022

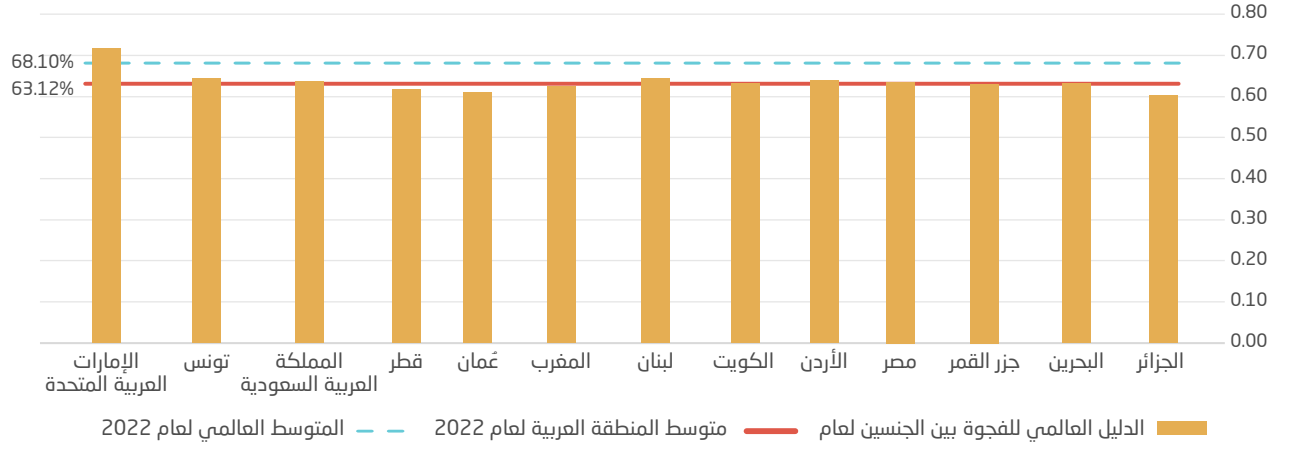


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى التقارير العالمية عن الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2202.

أفقر 50 في المائة 14 في المائة من مجموع الدخل، وأغنى 1 في المائة 15 في المائة من مجموع الدخل (الشكل 13).

وبين عامي 1980 و2021، سُجِّل انخفاض طفيف في حصة أغنى 1 في المائة من سكان المنطقة العربية. لكن الانخفاض لم يتبع نمطاً متسقاً وخطياً. ففي عام 1990، استحوذ أغنى 1 في المائة من السكان على 27 في المائة من الدخل القومي، مقارنة بنسبة 33 في المائة في عام 1980، أي سُجِّل انخفاض بحوالي 6 نقاط مئوية خلال عقد من الزمن. وبعد ذلك، بقيت حصة أغنى 1 في المائة عند 27 في المائة لمدة ثماني سنوات (1992-2000). وسجلت بعدئذ انخفاضاً طفيفاً، من 27 في المائة في عام 2000 إلى 23 في المائة في عام 2021. غير أن هذا الانخفاض في حصة أغنى الأغنياء، على ضآلته خلال 21 عاماً، لم يثمر مكاسب لأفقر 50 في المائة من السكان، بل ظلت حصة هذه الفئة تتراوح

بين 9 و10 في المائة خلال الفترة 2000-2021. وأما الذين استفادوا من انخفاض حصة أغنى 1 في المائة من السكان فكانوا الـ 40 في المائة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى من السكان، والذين زادت حصتهم من الدخل القومي من 31 في المائة في عام 2000 إلى 34 في المائة في عام 2021.

## 4. عدم المساواة بين الجنسين

تعاني المنطقة العربية من فجوة مزمنة بين الجنسين. وكانت الفجوة بنسبة 37 في المائة في عام 2022، بعد أن كانت بنسبة 39 في المائة في عام 2021. وعلى الرغم من هذا التقدم الطفيف، لا تزال المنطقة العربية تعاني من ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم. ومن بين 13 دولة عربية يغطيها دليل الفجوة بين الجنسين لعام 2022[26]، تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ، بفارق بنسبة 28.4 في المائة، فتتصدر الترتيب في المنطقة العربية، علماً أن مرتبتها العالمية لا تتجاوز الـ 68. وبالمقابل، تتأخر الجزائر وعُمان وقطر بشكل كبير على هذا الدليل. وقد سجل عدد من بلدان المنطقة تحسناً كبيراً في عام 2022 مقارنة بعام 2021، وهذه البلدان هي الكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية. وفي نهاية المطاف، إذا استمرت المنطقة العربية على وتيرة التقدم الحالية، سيستغرق سدّ الفجوة بين الجنسين 149 عاماً، وذلك مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 132 عاماً (الشكل 14)[27].

أما بالنسبة إلى تحقيق التكافؤ الاقتصادي، فقد سجلت المنطقة 45 في المائة في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية، الذي يقيس الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة في القوى العاملة، والمساواة في الأجور، والدخل، ونسبة النساء في الأدوار الإدارية والمهنية والتقنية. وتشير هذه النتيجة إلى تقدم لا يستهان به، بحوالي 6 نقاط مئوية منذ عام 2020 (الشكل 15). وفي عام 2022، سجل الأردن والكويت أفضل أداءين، فسدّت الكويت الفجوة بنسبة 54.2 في المائة، وسدّها الأردن بنسبة 53.7 في المائة، في حين كان الأداء ضعيفاً في تونس ومصر والمغرب، إذ كانت النسبة أقل من 45 في المائة[28].

ويبدو التقدم متفاوتاً عند تفصيل المؤشرات التي تؤلّف الدليل الفرعي. وبالنسبة إلى تقديرات الدخل المكتسب، تُظهر

**الشكل 15**. الاتجاهات الإقليمية في سدّ الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية

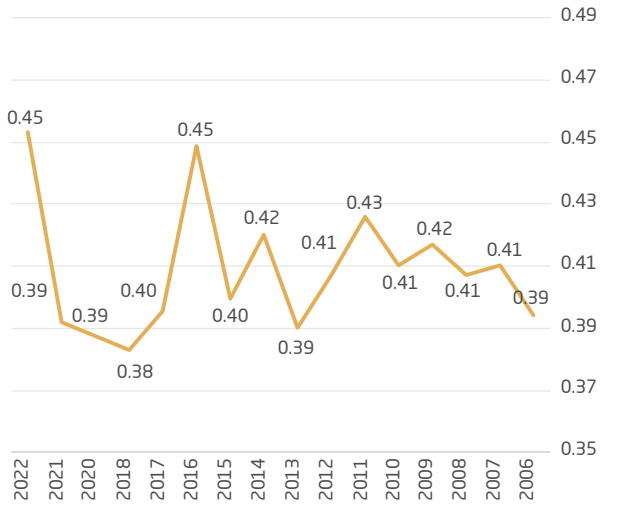


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى التقارير العالمية عن الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2022.

**الشكل 16**. اتجاهات سدّ الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للتمكين السياسي

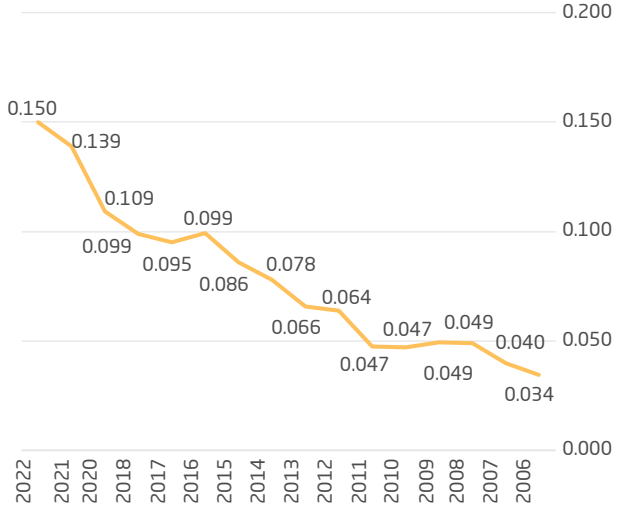


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى التقارير العالمية عن الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2022.

البيانات أن النساء يكسبن في المتوسط 23.91 في المائة[29] فقط من متوسط ما يكسبه الرجال في المنطقة العربية، ما يشير إلى مستوى منخفض للتكافؤ بين الجنسين من حيث الدخل. ومن بين البلدان، أبلغت الجزائر عن أدنى مستويات التكافؤ من حيث الدخل (18.4 في المائة)، في حين سجلت جزر القمر أعلى المستويات (57 في المائة). وفي ما يتعلق بالمساواة في الأجور عن العمل المماثل، تبلغ نسبة المساواة في الأجور في المنطقة 75.5 في المائة في المتوسط[30]. وتسجل الجزائر القيمة الناشزة الوحيدة في المنطقة، إذ تبلغ نسبة المساواة في الأجور فيها 82 في المائة.

وأوسع فجوة بين الجنسين في جميع مناطق العالم، بما فيها المنطقة العربية، هي في الدليل الفرعي للتمكين السياسي. وقد سجلت المنطقة العربية ثالث أدنى درجة إقليمية، متقدمةً على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وعلى منطقة آسيا الوسطى.

وفي عام 2022، تمكنت المنطقة من سدّ 15 في المائة من الفجوة في الدليل الفرعي للتمكين السياسي، مقارنةً بتقدم بنسبة 22 في المائة على مستوى العالم. وتمثل هذه النسبة تقدماً طفيفاً (1.1 نقطة مئوية) مقارنة بعام 2021 (الشكل 16).

وحالياً، تتصدر الإمارات العربية المتحدة الترتيب على هذا الدليل الفرعي، بنتيجة 0.402؛ وقد حققت التكافؤ الكامل بين الجنسين على المستوى البرلماني. وبالمقابل، تتأخر الكويت مسجلة أدنى درجة (0.023) بين البلدان العربية.